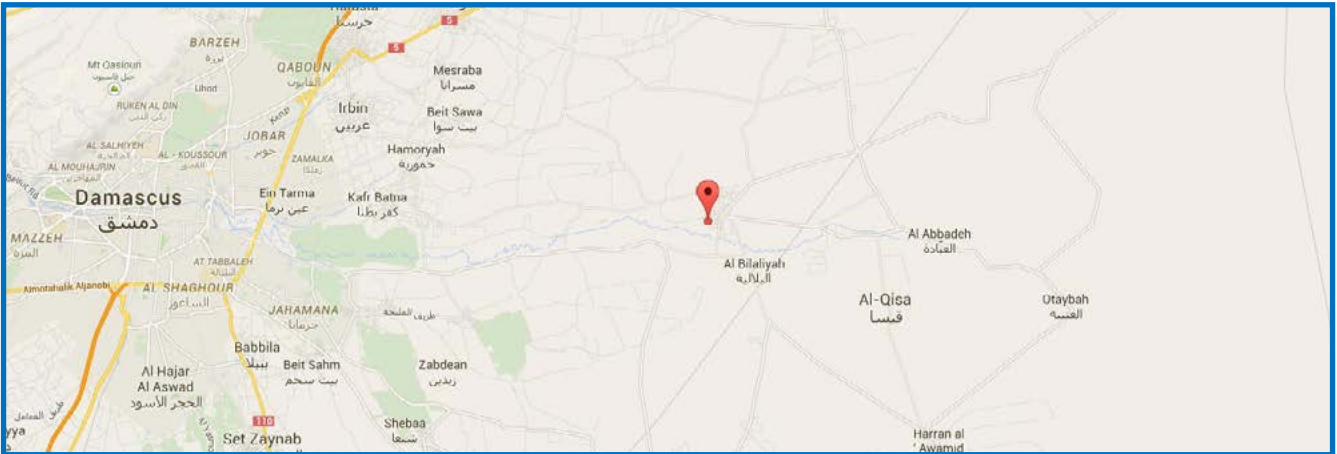


## توثيق مجزرة قرية النشابية - دوما في ريف دمشق

تقع ناحية النشابية في بلدة دوما التابعة لمحافظة ريف دمشق. قرب مطار دمشق الدولي ويبلغ عدد سكان الناحية (٤٠,٠٠٠) نسمة وهي إحدى القرى التي تحوي عدداً كبيراً من النازحين من الغوطة الشرقية. الموقع على الخارطة



رواية شاهد عيان كان موجوداً حين القصف يدعي المنتصر بالله ولا يزال على قيد الحياة بالإمكان التواصل مع الشاهد عبر حسابه على السكايب بالصوت والصورة: Mahmoudabade "كنا قريبين من مكان المجزرة ونحو الساعة (١١,٠٠) من صباح يوم الأحد رأينا عدداً كبيراً من الصواريخ في سماء القرية وخلال لحظات سقطت في منطقة أهلة بالسكان المدنيين ورأينا الدخان يتصاعد بشكل كبير. هرعنا إلى مكان الغارة ورأينا الجثث وعشرات الجرحى وقمنا نحن وبعض المدنيين من أهل القرية بإخراج الجثث من تحت الأنقاض".

وقد تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ريف دمشق من توثيق مقتل عشرة أشخاص بينهم ٩ أطفال وسيدة، وهم من النازحين من قرية العبادية، كما تمكنا من توثيق سقوط نحو ١٥ جريحاً.

## أسماء ضحايا المجزرة:

- ١- طفلة ابنة سليمان سرحان/٣شهر/ريف دمشق/ العبادية/
- ٢- الطفل عبدو سليمان سرحان / / ريف دمشق/ العبادية/
- ٣- الطفل محمد سليمان سرحان /ريف دمشق/ العبادية/
- ٤- الطفل محمد خالد عيد قلاع /ريف دمشق/ العبادية/
- ٥- الطفلة ميسا خالد عيد قلاع / ريف دمشق/ العبادية/
- ٦- الطفلة فاطمة خالد عيد قلاع / ريف دمشق/ العبادية/
- ٧- الطفلة نجلاء خالد عيد قلاع/ ريف دمشق/ العبادية/
- ٨- الطفل عيد خالد قلاع/ ١٢عام/ ريف دمشق/ العبادية/
- ٩- الطفل زيد ابن مهدي قدور/ ريف دمشق/العبادية/
- ١٠- نبيلة قدورة/ ريف دمشق/ العبادية/

## الإثباتات والمرفقات:

أولاً: فيديوهات تصور الشهداء نتيجة القصف  
رابط ١، رابط ٢

ثانياً: فيديوهات تصور الجرحى نتيجة القصف

## الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على بلدة النشابية كان عشوائياً، وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.
٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في النشابية المتمثل في جريمة القتل هو جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية وواسعة الانتشار.
٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

## التوصيات:

### إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.
٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

### مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.
٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.
٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

### مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة المتورطين والمجرمين كافة إلى محكمة الجنايات الدولية.
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

## الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.
٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن تجاوزات الحكومة السورية كافة.

## لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع، كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً؛ ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.



Syrian Network For Human Rights  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان